التزوير في مصر
خلال العصر الروماني

إعداد

د. رجاء سليمان سليمان إبراهيم

مدرس التاريخ القديم بكلية الدراسات الإنسانية

تفهنا الأشراف دقهلية جامعة الازهر

التزوير فى مصر خلال العصر الرومانى

رجاء سليمان سليمان إبراهيم

قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، الدقهلية، جمهورية مصر العربية.

الإيميل: Ragaaibraheem.el20@azhar.eg

الملخص:

التزوير يعد من أخطر الجرائم، إذ يساعد على انتشار الفساد بأنواعه المختلفة وقد فطنت الشرائع السماوية لهذه المفاسد الناجمة عنه فحرصت على درئها بموقفها القاطع تجاه هذه القضية فجعلتها من الكبائر الموبقات وقد ابتليت مصر بهذا الداء العضال عبر تاريخها الطويل بدءاً من عصورها القديمة مروراً بعصورها الوسطى والحديثة، ومن هنا كان اختيارى هذا الموضوع (التزوير فى مصر خلال العصر الرومانى) لمعرفة ماهيته، وأنواعه، وعقوباته لمواجهة هذه الجريمة خلال ذلكم العصر. علماً بأن هذه الدراسة بكر لم تُسبق على حد علمى بأية دراسة. وقد اقتصرت الدراسة على العصر الرومانى، نظراً لوفرة الوثائق البردية التى تناولت هذه القضية فى هذا العصر، وقد استخدمت المنهج الإستقرائى التحليلى فى عرض قضية البحث، واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى محاور ثلاثة بين ملخص وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع التى قام عليها البحث. الملخص: بينت من خلاله أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث. المحور الأول: مفهوم التزوير ويشمل (ماهية التزوير فى اللغة، شرح المصطلحات اليونانية التى وردت فى الوثائق البردية بمعنى التزوير). المحور الثانى: أنواع التزوير

ويشمل التزوير فى(النسب، العقود، الوصايا، تسجيل البيانات، تزييف العملة). المحور الثالث: وفيه مطالب ثلاثة: عقوبة جريمة التزوير، الموظفون المختصون فى النظر فى جريمة التزوير، الفئات التى مارست جريمة التزوير، صفات المزور. الخاتمة: رصدت فيها أهم ما وصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: يُزَوِر، يزيف، يفسد، عقوبة التزوير، العصر الرومانى.

Forgery in Egypt during the Roman era

Raja Suleiman Suleiman Ibrahim

History Department, Faculty of Human Studies, Al-Azhar University, Dakahlia, Arab Republic of Egypt.

Email Ragaaibraheem.el20@azhar.eg

Abstract:

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable messengers, our master Muhammad, who was sent as a mercy to the worlds and after.Forgery is one of the most serious crimes. As it helps to spread corruption in its various forms, and the heavenly laws became aware of these evils resulting from it, so they were keen to ward off them with their categorical stance towards this issue, making it one of the major sins. Hence, I chose this topic (forgery in Egypt during the Roman era) to know its nature, types, and penalties to confront this crime during that era. Note that this early study has not been preceded to the best of my knowledge by any study, The study was limited to the Roman era, due to the abundance of papyrus documents that dealt with this issue in this era. The nature of the research necessitated dividing it into three axes between a summary and a conclusion, and it was proven by the sources and references on which the research was based. Abstract: It showed the reasons for choosing the topic and the research plan.The first axis: the concept of forgery, including(what is forgery in the language, an explanation of the Greek terms mentioned in the papyrus documents in the sense of forgery).The second axis: Types of forgery, including forgery in (descents, contracts, wills, data registration, currency counterfeiting). The third axis:

It contains three demands: the penalty for the crime of forgery, the officials specialized in looking into the crime of forgery,the groups that practiced the crime of forgery, and the characteristics of the forger.Conclusion: The most important findings of the research are noted.

Keywords: Falsify, Falsifies, Corrupts, Punishment For Forgery, Roman era.

المحور الأول: تعريف التزوير

التزوير: تغيير وتحريف فعلي متعمد للحقيقة في الوثائق والبيانات المكتوبة سواءً كانت رسمية أو شخصية، تحريفًا من شأنه إحداث ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي. كما أنه تحسين الشئ ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، فهو ميلٌ عن الحق وتمويه الباطل بما يوهم أنه حق. ومثاله ما يكون فى مشابهة خط الغير فيظن أنه خطه(١). ويقوم المزور بنسب بيانات لم تصدر عن محرر الوثيقة مثل إضافة شيء لم يكن موجودًا أو حذف أو طمس أو كشط جزء من المكتوب أو قيامه بتعديل(٢)، والتزوير يختلف عن الغش والذى يعنى خلط الشئ بغير جنسه أو بجنسه الردئ، كما يختلف أيضًا عن التدليس وهو استعمال حيلة تُوقِع المتعاقد في خطأ ناتج عن جهله بحقيقة قد أخفيت عليه، أو بمعني آخر كتمان العيب عن الآخرين وإخفاؤه لغدرهم كأن يبدى البائع كمالًا فى مبيعه كاذبًا أو كتمانه عيبًا(٣)، فجوهر التدليس إخفاء حقيقة الشئ عن الطرف الآخر لإيهامه بالكمال ويترتب عليه إبطال العقد، ويختلف أيضًا الاحتيال عن التزوير بأنه التعامل المالي الخادع مع شخص

(١) الطبرى، ١٤٠٥، جامع البيان عن تأويل آى القرآن، ج٣٠، دار الفكر، بيروت، ص ص ١٩-٤٩.

(٢) سامر برهان محمود حسن، ٢٠١٠، "أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص ٦٤ وماتليها.

(٣) أحمد ابن فارس أبو الحسن، ١٤٢٠، معجم مقاييس اللغة، ج٦، ط٢، بيروت، دار الجليل، ص ٢٩٦.

آخر وإيهامه بموقف مغاير للحقيقة بهدف خداعه وحمله على تسليم ذلك المال، ويترتب عليه إنزال العقاب الجزائي على الجاني[٤].

المصطلحات اليونانية الدالة على التزوير:

عرفت جريمة التزوير فى مصر فى العصرين البطلمى[٥]، والرومانى[٦]، وتعددت المصطلحات اليونانية التي تفيد معنى التزوير سواءً كانت تعبيرات صريحة، أو إشارات ضمنية[٧] من خلال الوثائق البردية، منها ما يشير إلى تزوير الوصايا أو العقود أو تزوير بيانات في سجلات رسمية أو انتحال جنسية مخالفة للحصول على ميزات أخرى وكذلك تزييف العملات مثل:

(٤) محمد هشام صالح عبد الفتاح، "جريمة الاحتيال، دراسة مقارنة، (أطروحة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨)، ص ٢٢

(5) P. Enteux. 50 (BC 221), Magdola.

(6) P. Lond. 6. 1912 (41.AD).; SB 12.10929, Col. 2 (133-137 AD). L. 9.; P.Mich.3. 174 (145-147.AD). L.9.; BGU. 5. 1210 (150. AD. Theadelphia). L. 119.; BGU.2.592 (160.CE) IIspc .Arsinoite.; P. Oxy. 42 3080,(100-199.AD).; P. Col. VI 123 Apokrimata (200. AD Alexandria).; P. Oxy.3.488 (212.AD. Apollonopolis Heptakomias).; P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus), LL.10-12.; P. Oxy.12.1469 (298.AD) Oxyrhynchus,LL.1-25.

(7) P. Oxy.3.488 (212.AD),LL.1-35.

πλαστογρᾰφία

كلمة πλαστογραφία تعني "تزوير"[٨]، وهى مشتقة من الفعل اليوناني πλαστογρᾰφέω بمعنى "يزور الكتابة" أو "يزور شيئًا مكتوبًا".

فقد أشارت وثيقة ترجع إلى عام ١٣٣م[٩]، إلى أن الوالى سيقوم بإصدار عقوبات وأحكام عدة فى جرائم مختلفة مثل: جريمة إزهاق الأرواح والتعدي على الحقوق المادية والمعنوية للإنسان من خلال جرائم السرقات والمخدرات والعنف المسلح ضد الأخرين وكانت جريمة التزوير إحدى هذه الجرائم الواردة في الوثيقة.

> **"سيصدر الوالي أحكامًا بخصوص (جرائم) القتل وبخصوص (حالات) السرقة. وبخصوص (قضايا) المخدرات. وبخصوص (جرائم) السرقة بالإكراه (أو الاختطاف). وبخصوص(جرائم) لصوص المواشي. وبخصوص (جرائم) العنف المُسلح. وبخصوص (جرائم) التزوير والغش[١٠]".**

---

(8) Liddell,H.G., and Scott,R.,A., Greek-English Lexicon..s.v. πλαστογραφία.
(9) SB 12.10929, Col. 2 (133-137 AD). L. 9.
(10) SB 12. 10929, Col. 2 (133-137 AD). LL.1-9:
ὁ ἡγεμὼν διαγνώσεται
περὶ φόνου
περὶ λῃστειῶν
περὶ φαρμακείας
5περὶ πλαγιαρίας
περὶ ἀπελατῶν
περὶ βίας σὺν ὅ-
πλοις γεγενημένης
π(ερὶ) πλαστογραφίας

παράπλαστος

استخدمت الصفة παράπλαστος, ον بمعنى "مزور"[١١]، وهى مشتقة من الفعل παραπλάσσω بمعنى "يغير أو يعيد تشكيل أو يزور" حيث ورد في إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٦٠م[١٢] قيام بعض الأفراد بتزوير وصية للحصول على تركة المتوفى بدون وجه حق وقد أشار المحامي[١٣] إلى كون الوصية مزورة.

"قال ديديموس الأكبر المحامي: "إن (هذه) الوصية مزورة[١٤]".

νοθεύων

هذه الكلمة عبارة عن اسم فاعل وتعني "قام بالتزوير "زور" وهى مشتقة من الفعل νοθεύω والذي يعني "يفسد أو يزور أو يشوه" وشوَّه الشَّيءَ: قبَّحه، أفسد مظهرَه الخارجيّ، شوَّه الخبرَ: حرّفه"، شوَّه وجه الحقيقة: أخفاها وطمسها، غيَّر من وجه استقامتها، أوردها بغير أمانة[١٥]. وقد وردت على سبيل المثال في إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٤٧م[١٦].

---

(11) LSJ. S.V. παράπλαστος.

(12) BGU.2.592 (160.AD) IIspc .Arsinoite.

(١٣) للمزيد من المعلومات عن مرافعات المحامين فى مصر فى العصر الرومانى.

راجع:

محمد السيد عبد الغنى، ٢٠٠١، جوانب من الحياة فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى، المكتب الجامعى الحديث، ص ص ٨١ – ١٢١.

(14) BGU.2.592 (160.AD) .Arsinoite.LL.9-11: Δίδυμος [πρεσβ]ύτερο[ς] ῥήτ[ωρ εἶ]πεν· παραπ[λ]α[στ]ός ἐστιν ἡ δια-[θήκη

(15)https://www.maajim.com/dictionary/.

(16) P. Mich. 3. 174 (145-147.AD). L.9.

" إيسيدوروس بن ماريس، أحدهم، وهو رجل جرئ جدًا ومتهور، يقوم بتزوير عقود الإيجار الملكية عن طريق مزروين (تابعين له)" [١٧].

<u>ὑπόβλητος</u>

كلمة ὑπόβλητος[18], ον هى عبارة عن صفة وتعني "مُزَوِر أو غير شرعي أو زائف" وهى مشتقة من فعل ὑποβάλλω بمعنى "يرمى يطرح/ يحمل/ ينقذ"، وقد وردت في إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٤٧م[١٩]. بمعنى مُزَوِر.

(17) P. Mich. 3. 174 (145-147.AD). LL.8-10:
τούτων εἷς τις Ἰσίδωρος Μαρεῖ ἀνὴρ
πάνυ το[λ]μήις καὶ αὐθάδης τῷ τρόπῳ δι᾽ ὑποβλήτων νοθεύων τὰς κυριακὰς μισ-
10θώσεις χάριν τοῦ διασειν (l. διασεί<ει>ν).

(18) LSJ.S.V. ὑπόβλητος.

وقد استخدمت هذه الصفة كأحد المصطلحات التي تشير إلى الابن غير الشرعي أو مجهول النسب في العصر الروماني، وذلك كما ورد فى إحدى الوثائق التى تنتمى إلى القرن الأول والتى تتعلق بعملية الفحص من أجل الانضمام إلى الجمنازيوم، وقد وردت خلال القسم المقدم للمختصين:

P.Oxy.XVIII. 2186 (Oxyrhynchos) (260.AD). L. 11
[ἀληθῆ εἶναι τὰ προγεγραμμένα καὶ εἶναι τὸν . . . . . φύσει ἐμοῦ καὶ . .]τυχος
υἱὸν [κ]αὶ μήτε θέσει μήτε ὑπόβλητον .....

"(أقسم) أن كل المعلومات التي تم تقديمها صحيحة، وأنه ..... ابنى الشرعى ..... وليس إبنًا بالتبنى أو (إبنًا) غير شرعى"

راجع: مرفت جابر أحمد،٢٠١١، ظاهرة الأبناء غير الشرعيين في مصر في العصر الروماني، من خلال أوراق البردي (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٤١ .

(19) P. Mich. 3. 174 (145-147.AD.). LL.9,11.

πεπλάσθαι:

هذه الكلمة عبارة عن مصدر مضارع تام بناء وسيط / مجهول، وهى مشتقة من الفعل πλάσσω بمعنى "يزور/ يصوغ/ يشكل" وقد وردت على سبيل المثال في إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ٢٠٠م[٢٠].

"**إلى بروكلوس بن أبوللونيوس. إذا قيل إن الوصايا قد تم تزويرها**[٢١]".

κακῶς:

هذه الكلمة عبارة عن ظرف وتعني "بسوء/ بأذى/ بطريقة سيئة أو مخالفة" وهى مشتقة من الصفة κᾰκός, ή, όν التي تعنى "سيئًا/ رديئًا/ شريرًا".

وقد أشارت إحدى الوثائق التي ترجع إلى عام ٢١٢م[٢٢]، إلى كلمة κακῶς والتى تعنى "زورًا أو خطئًا"[٢٣]. حيث اتهمت امرأة تدعى سينفيبيس ابنة ثورتايوس، أرتميدوروس كاتب قرية كريسيس بتزوير بيانات الملكية الخاصة بها حيث جعلها تمتلك مساحة تزيد عن المساحة الحقيقية التى تمتلكها بحوالى أرورة[٢٤].

(20) P. Col. VI 123 Apokrimata (200. AD. Alexandria).
(21) P. Col. VI 123 Apokrimata (200.AD. Alexandria), 30-31 τοὺς γεγρ[α]μμένους κληρονόμους, καὶ κὰν (l. ἐὰν) αἱ διαθῆκαι π[ε]πλάσθαι λέγωνται
(22) P. Oxy.3.488 (212.AD. Apollonopolis Heptakomias).
(23) LSJ.S.V. κακῶς

(٢٤) مساحة تساوى ٢٧٥٦م تقريباً. راجع: رجاء سليمان سليمان، ٢٠١٧، قرية هيراكليا فى مصر فى العصر الرومانى من(٣٠ق.م- ٢٨٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ص ٢٨٩.

παράτῠπος:

كلمة παράτῠπος, ον[٢٥] عبارة عن صفة بمعنى "مزور/ مزيف" وهي مشتقة من الفعل παρατυπόομαι بمعنى "يزيف العملة". وقد استخدمت فى الوثائق البردية؛ لوصف العملة المزيفة أو المزورة، وقد وردت بهذا المعنى فى وثيقتين[٢٦]، الوثيقة الأولى ترجع إلى عام ١٩٩م، وهى عبارة عن طلب توريدات، والوثيقة الثانية والتى ترجع إلى عام ٢٦٠م.

"بفتحها وقبول وتبادل جميع العملات (وتداولها)
ماعدا (العملات) المزيفة والمخلوطة (= غير نقية
المعدن، مغشوشة) على نحو جازم[٢٧]".

(25) LSJ, s.v. παράτῠπος
(26) P. Oxy. 42 3080,(100-199.AD),L.5: πορφύρας παρατύπου στατ(ῆρες) ι; P.Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.10-12.
(27) P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.9-13: κεκτ[ημέ-]
ν[οι]ς ταύτας ἀνοῖξαι καὶ πᾶν ⟦π⟧ νόμι-
σ[μ]α προσίεσθαι πλὴν μάλιϛ[τα]
παρατύπου καὶ κιβδήλου καὶ καταϰ[ερμα-]
τίζειν,

نجد أن كلمة κίβδηλος, ον الواردة في النص عبارة عن صفة وتعنى"مخلوطًا/ مغشوشًا" وتستخدم لتصف العملات غير النقية والمخلوطة المعدن.

المحور الثانى: أنواع التزوير

تعددت أنواع التزوير خلال العصر الروماني؛ بناءً على الَّدافع والهدف المرجو من القيام به.

١- التزوير فى النسب

يُعد تغير الشخص لإسمه أو لقبه أو الإنتماء لعنصر غير العنصر الذى ينتمى إليه تزوير فى الأوراق الرسمية، إذ أن اسم الشخص والعنصر الذى ينتمى إليه كانا على أكبر درجة من الأهمية إذ بناءً عليها يحدد ما للشخص وما عليه من التزامات، ويترتب عليه أيضاً القانون الواجب التطبيق طبقاً لمبدأ القوانين والمحاكم[٢٨].

وقد حرص المصريون على إنجاب الأولاد وعلى حسن تربيتهم، وكان وراء ذلك دوافع اجتماعية ودينية[٢٩]. وكان حق انتساب الطفل لوالديه من أهم الحقوق التي كفلها القانون، فكان أول الآثار المترتبة على زواج الوالدين

---

(٢٨) فاضل كاظم حنون، ٢٠١٤، القضاء فى مصر القديمة إبان عصر البطالمة٢٣١-٣٠ق.م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد١٥، ص ٣٩٦.

(29) Diod. Hist., Bibliotheca historica, I. 80- 3. LL. 2-7
καὶ τὰ
γεννώμενα πάντα τρέφουσιν ἐξ ἀνάγκης ἕνεκα τῆς πολυανθρωπίας, ὡς ταύτης μέγιστα συμβαλλομένης πρὸς εὐδαιμονίαν χώρας τε καὶ πόλεων, νόθον δ' οὐδένα τῶν γεννηθέντων νομίζουσιν, οὐδ' ἂν ἐξ ἀργυρωνήτου μητρὸς γεννηθῇ·

"كان (المصريون) يلتزمون بتربية وإعالة كل أطفالهم المواليد، رغبةً (منهم) فى زيادة النسل، حيث إنهم (رأوا) أن مثل هذا العدد الكبير (من الأطفال) هو العامل الرئيس فى زيادة الرخاء لكل من الريف والمدينة (للبلاد)، ولم يعدوا أى طفل مولود من أم من الإماء طفلًا غير شرعي."

هو ثبوت نسب المولود لأبيه أثناء الزواج، وكان القانون المصري يعترف بنسب كل ذرية الرجل إليه(٣٠). إلا أنه قد يلجأ بعض المصريين إلى تزوير نسبهم والادعاء بأنهم انحدروا من آباء رومانيين(٣١) وذلك بهدف الحصول على امتيازات وحقوق لم يستطيعوا الحصول عليها كونهم مصريين، كالحصول على الجنسية الرومانية التي تؤهلهم للدخول إلى منظمة الشبيبة ومعاهد الجمنازيوم.

"بخصوص المصريين الذين يعلنون زورًا بعد وفاة والدهم (أنه كان) رومانيًا(٣٢)" .

فى حين قام البعض الأخر بالتزوير من أجل إلحاق أبنائهم بمنظمة الشبيبة(٣٣).

"بخصوص المصري الذي يسجل ابنه زورًا (كأحد الأعضاء المدرجين في) منظمة الشبيبة يعاقب بمصادرة ربع أملاك الاثنين (أو سدس أملاك الأب)(٣٤)".

---

(٣٠) سهام دياب المصري،٢٠٠٣، حقوق القصر في مصر في العصر الروماني دراسة وثائقية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٢٤ وما بعدها.

(31) BGU. 5. 1210 (150.AD Theadelphia). L. 119f.

(32) BGU. 5. 1210 (150.AD Theadelphia). L. 119f:
μγ Αἰγυπτίων μετὰ τελευτὴ[ν] τοῦ πατρὸς γραψάν[τ]ων

(٣٣) منظمة الشبيبة هى المرحلة السابقة على إنضمام الصبيه إلى معاهد الجمنازيوم التي تمنح المواطنة السكندرية لأعضائها بعد مرور عام من الانضمام إليها. راجع:
P. Lond. 6. 1912 (41.AD Philadelphia).

(34) BGU. 5. 1210 (150.AD Theadelphia), L. 121f :
μδ Αἰγυπτίου ἀπογραψαμένο[υ] υἱὸν ὡς ἐφηβευκό[τ]α τῶν δύο τέταρτον
ἀναλαμβάνεται.

نلاحظ من خلال ما سبق أن بعض المصريين قام بالتزوير من أجل الحصول على المواطنة الرومانية، أو إلحاق أبنائهم بمنظمة الشبيبة تلك الحقوق التى حرم منها المصريون، مما يعطينا ملمحًا بأن المصريين عانوا من سوء أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية وضآلة الحقوق التى تمتعوا بها، مما جعل البعض منهم يلجأ إلى التزوير، للحصول على بعض الامتيازات التى تمتع بها غيرهم فى بلادهم.

التزوير فى العقود:

يعد العقد شريعة المتعاقدين ما لم ينص على ما يخالف القوانين، حيث يقوم طرفيه بإقرار ما تم الاتفاق عليه فيما بينهما وأى إخلال ببنود العقد، أو عدم الإلتزام بتنفيذها يؤدي في بعض الأحيان إلى فسخ العقد أو التعرض لعقوبات مادية ومعنوية بناءً على الشروط الجزائية التى يتم الإتفاق عليها من قبل الطرفين، وقد تسول الأنفس الجشعة لبعض الأشخاص القيام بتغير أو تبديل أو إضافة أو حذف شيءٍ قد تم الإتفاق عليه خلال العقد؛ وذلك للاِستيلاء على ما لا يحق لهم، ولدينا وثيقة واحدة ترجع إلى عام ١٤٥م[٣٥]، أشارت إلى هذا النوع من التزوير حيث قام مجموعة من الموظفين العموميين الذين يخدمون في إدارة المياه، ويُطلق عليهم أيضًا الغواصون أو البحارة فى إقليم أرسينوى بتزوير عقود إيجار الأرض الملكية، بهدف ابتزاز المستأجرين الحقيقيين للأرض الملكية والحصول على أموالهم بطرق غير قانونية. حيث تقدم بتوليمايوس بن ديودوروس أحد سكان إقليم أرسينوى، بشكوى إلى لوكيوس فاليريوس بروكلوس والي مصر، يتهم فيها إيسيدوروس بن ماريس بتزوير عقود الإيجار الملكية عن طريق

(35) P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.8-11.

مزروين تابعين له، من أجل الابتزاز والحصول على المال من صاحب الأرض، ولم يكتفِ بتزوير العقد بل استعمل القوة لإرهاب الضحية حتى يحقق هدفه، ولم يكتفِ المزور بارتكاب جريمة التزوير، بل شرع فى ارتكاب عدة جرائم منها إهانة الضحية وابتزازها لتحقيق هذفه الرئيس وهو الحصول على أموال الغير بدون وجه حق؛ ولذلك استخدم كل السبل التى من شأنها أن تحقق هدفه(٣٦).

٢- **التزوير فى الوصايا(٣٧):**

وقد أشارت إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٦٠م(٣٨)، إلى قيام ديوسقوروس المحامى بالمرافعة فى المحكمة للطعن بالتزوير فى الوصية التى تركها بينيفيروس المتوفى منذ اثنى عشر عامًا. وذكر ديوسقوروس فى أثناء مرافعته أن أولاد المتوفى تقاسموا الميراث طبقًا للأنصبة المحددة فى الوصية، وذكر أن أشخاصًا آخرين كانوا ضمن الوصية عن طريق التزوير، وبذلك أصبح عدد الورثة كبير، وكانت المدعية تعلم جيدًا أنها لن تحصل على ميراثها ممن ورثوا المتوفى إلا من خلال اللجوء إلى المحكمة التى أكدت أن الوصية مزورة وغير قانونية.

(36) P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.1- 22.

(٣٧)وصي : أوصى الرجل ووصاه : عهد إليه، الوصية تعني: الإيصال، مأخوذة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته، وسميت الوصية وصية؛ لأن الميت لما أوصى بها وصل ما كان فيه من أمر حياته بما بعده من أمر مماته.

والخلاصة: أن الوصية في اللغة، طلب فعل الشيء بعد موت الموصي، أو هي العهد بفعل الشيء بعد الموت، وهي مشتقة من الوصل وهي إيصال خير الدنيا بخير الآخرة . راجع:

https://modoee.com/show-book-scroll/.

(38) BGU.2.592 (160.AD). Arsinoite. LL.1-15.

مما سبق يتضح أن ثبوت التزوير ينتج عنه إلغاء الوصية تمامًا وعدم تنفيذها؛ لأنها أصبحت مزورة أى غير قانونية بهدف الحصول على أموال الغير بطرق غير شرعية ألا وهى التزوير. كما أن الورثة الأصليين يقومون برفع شكواهم عن طريق المحامى الذى يتولى متابعة قضيتهم أمام القاضى والذى بدوره قدم ما يثبت تزوير الوصية. وقد اعترض المزورون على ذلك، لأن ثبوت التزوير سوف يحرمهم من الأموال التى ورثوها بالتزوير من المتوفى.

٣- التزوير فى تسجيل البيانات:

ظهرت بعض حالات التزوير فى تسجيل بيانات ملاك الأراضى الزراعية من قِبل كاتب القرية حيث تشير إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ٢١٢م[٣٩] إلى أرتميدوروس، كاتب قرية كريسيس الذي قد سجل زورًا مساحة من الأرض أكبر من المساحة الفعلية المثبته فى عقود الملكية التى تمتلكها سينفيبيس ابنة ثورتايوس، التي تعمل مع وصيها بسايس الأكبر بن ليموس، بأكثر من أرورة كاملة سنويًا وبالتالي يلحق بها ضررًا كبيرًا، من حيث زيادة الضرائب المقررة على الأرض وغيرها من الأعباء التى تثقل كاهلها، وبناءً على ذلك تقدمت سينفيبيس ابنة ثورتايوس بشكواها لإثبات التزوير وطلبت بأن يتأكد استراتيجوس الإقليم من التسجيل الصحيح لعدد الأرورات التي تمتلكها وذلك وفقًا لما لديها من مستندات الملكية، كما طلبت أيضا فى شكواها عدم السماح بأن يتم تسجيلها بشكل خاطئ من قِبل كاتب القرية مرة أخرى، لأنها لم تكن المرة الأولى حيث إنه زور بياناتها العام الماضى أيضاً لذلك تقدمت بالشكوى.

(39) P. Oxy.3.488 (212.AD),LL.20-35.

ويتضح مما سبق إحتمالان: أولهما: أن يكون كاتب القرية قد أخطأ فى أثناء تسجيل بيانات سينفيبيس ابنة ثورتايوس من حيث مساحة الأرض التى تمتلكها. ثانيهما: أن كاتب القرية يضطهد سينفيبيس ابنة ثورتايوس –كما ذكرت الشكوى– لذلك قام بتزوير البيانات الخاصة بها عمدًا وسجل مساحة الأرض أكبر بكثير من التى تمتلكها حتى يحصل منها على المال لتعديل هذه البيانات، أو يثقل كاهلها بالضرائب. والاحتمال الأول هو الأرجح.

وقد أشارت إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ٢٩٨م[٤٠]، إلى قيام كلًا من أوريليوس بيبيميس وأوريليوس نيميسيانوس عمداء قرية بايميس[٤١] بتقديم شكوى إلى إيميليوس روستيكيانوس النائب الأكثر شهرة في المكتب المرموق جدًا للوالي باسم سكان القرية، حيث ذكر مقدمو الشكوى أنه توجد فجوة في قناة عامة جنوب القرية وبعض المناطق تم تجريفها مما يتطلب عمل سد. والذي قُدر حجمه بواسطة مساح الأراضي العامة بـ ٤٠٠ ناوبيون[٤٢]، وفرض المشرف على السدود على سكان هذه المناطق القيام بهذا العمل، وقام سكان القرية بعمل ٢٥٠ ناوبيون، وكان هذا هو المقدار المفروض على القرية، لكن المشرف على السدود زور واحتال على سكان القرية وجعلهم مسؤلين عن ٤٠٠ ناوبيون، لكن عندما تم تقسيم الأراضي العامة من أجل هذه السدود بواسطة مساعد الاستراتيجوس، وحيث إنَّ المشرف على السدود ذو دراية بالمناطق التي يتم تخصيصها للإصلاحات عن كل ناحية من نواحي السد وتقسيمها على السكان المتجاورين طبقًا لمساحة كل قرية. نسب إلى أهل القرية ١٠٠ ناوبيون، على الرغم من أنهم

(40) P. Oxy.12.1469 (298.AD) Oxyrhynchus.LL.1-25.

(٤١) تقع فى الطوبارخية الشرقية بإقليم أوكسيرينخوس.

(٤٢) الناوبيون: هو مقياس للسعة ويستخدم فى تقدير سعة القنوات والمصارف المائية.

شيدوا بالفعل ٢٥٠ ناوبيون وأعلن صراحةً أنه يخصص الـ ١٥٠ ناوبيون المتبقية للأخرين. واستشهد أهل القرية بالمسئول الموكل من قبل الحاكم بشأن السدود فهو أفضل الشهود، فهو يعرف العمل الذي قاموا به، والظلم البين الواقع عليهم من قبل مساعد الإستراتيجوس، وطالب أهالى القرية أن يُعاد القياس مرة أخرى، ويتم قبول مقدار الناوبيون الذي قام أهل القرية بإنجازه مسبقًا على نفس السد، كما أعلنوا أنهم مستعدون لأداء أي عمل آخر يحدد لهم في أى منطقة.

نلحظ مما سبق أن المشرف على السدود فرض على سكان قرية بايميس أعباء عمليات الحفر بمساحة أكبر من غيرهم حيث إنَّ نسبتهم تقدر ب٢٥٠ ناوبيون، وزاد هو المساحة ل٤٠٠ ناوبيون، وعندما تمسك سكان القرية ومسئوليها بالمساحة الحقيقية وقاموا بحفرها وإنجاز ٢٥٠ناوبيون حصة القرية من أعمال الحفر والإصلاح حاول مشرف السدود أن يضغط عليهم بتزوير المساحة التى تم إصلاحها فبدلًا من أن يكتب ٢٥٠ ناوبيون سجل ١٠٠ ناوبيون فقط، وهددهم بأنه سوف يعطى ال١٥٠ ناوبيون الأخرين لقرية أخرى وهو بذلك لم يكتفِ بظلمهم فى مضاعفة الأعباء المفروضة عليهم وإنما يأخذ مجهودهم وينسبه للأخرين لتحقيق منفعة شخصية له. وهذا الفعل من قبل مشرف السدود يعنى وجود احتمالين:

الأول: أنه يضطهد سكان قرية بايميس، لوجود خلافات شخصية مع عمدائها.

والثانى: محاولته الضغط على سكان قرية بايميس للحصول على أموال منهم مقابل تقليل المساحة المفروضة عليهم. ولما رفض أهالى القرية حاول الاستفادة بطريقة أخرى وهى منح الأعمال التى تم إنجازها من قبل سكان

قرية بايميس لقرية أخرى فى مقابل الحصول منها على أموال. والاحتمال الثانى هو الأرجح حيث إننا نشاهد الكثير من موظفى الدولة يحاول استغلال وظيفته فى الكسب غير المشروع.

كما يتضح لنا من خلال الوثيقة أن الظلم يتبعه ظلم آخر حيث إن تقدير المساحة الخاطئ من قبل مشرف السدود من البداية حدى بمساعد الإستيراتيجوس إلى ظلم سكان القرية بناءً على المعلومات المزورة التى سجلها مشرف السد وبذلك يجرنا الخطأ إلى عدة أخطاء، ولكن لم يستسلم سكان القرية وعمداؤها بهذا الظلم الواقع على كاهلهم، وإنما تقدموا بدورهم بشكوى للمسئولين حتى يرفعوا الظلم عنهم، مما يدل على وجود وعى لدى السكان وعدم التهاون فى حقوقهم.

وقد اتُهِمَ أحد المزورين بأنه وقع على عقد بيع مزور، حيث باع الممتلكات لشخص بالرغم أنه سبق وأن قام ببيعها لشخص آخر. فهو بذلك يبيع الممتلكات مرتين(٤٣).

٤- **التزييف فى العملة:**

هناك خلط بين التزوير والتزييف الفرق أن التزوير– كما سبق الذكر– يكون في الوثائق الرسمية والشخصية المكتوبة، أما التزييف فيكون في النقود ذات الفئات المختلفة.

وقد بدأت عملية تزييف العملة بالتزامن مع ظهور العملة فى بلاد

(43) Terry Evans. 2002 . Women and the Law in the Roman Empire,London and new york, Psychology Press, p.64.

اليونان[٤٤]، وظهرت بعض حالات التزييف فى العملة فى مصر فى العصر الرومانى[٤٥]، مما أدى إلى قيام السلطة القضائية بتحذير صرافين البنوك من تداول العملات المزيفة[٤٦]، وقد أشارت إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ٢٦٠م[٤٧]، إلى إصدار أمر قضائي، لجميع أصحاب البنوك، بفتحها وقبول وتبادل جميع العملات وتداولها ماعدا العملات المزيفة، والمخلوطة، وليس لهم فقط، ولكن لكل من يمارس المعاملات التجارية بهذه الطريقة، وإذا خالفوا هذا الأمر فسوف يواجهون أقصى العقوبات.

ولما رفض صرَّافون البنوك تداول عملة الأباطرة المقدسين[٤٨] تم عقد اجتماع لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد هؤلاء الصرافين من قبل المسئولين،

---

(44) L. A. Lawrence and Edward A. Sydenham.1940. ON ROMAN PLATED COINS. The Numismatic Chronicle and Journal of the Royal Numismatic Society. Vol. 20, No. 79, p. 190-202. https://www.jstor.org/stable/42663337.

(45) P. Oxy.12.1411 (260.C.E. Oxyrhynchus).

(٤٦) انتشرت ظاهرة تزييف النقود بالتوازي مع نشأة النقود نفسها، حيث وجد بعض المزورين أنها وسيلة مربحة للثراء والكسب المادى. للمزيد من المعلومات راجع:

(47) P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.1-10.

(٤٨) حيث إنهم قاموا بإغلاق البنوك وذلك لعدم رغبتهم في تداول عملة الأباطرة المقدسة. وكانت السلطات تقصد من وراء تسمية العملات التى يصدرها الأباطرة وتحمل صورهم باسم "عملة الأباطرة المقدسة" للتأكيد على أهمية العملة الإمبراطورية، ويرى البعض أن العملة الإمبراطورية رُفضت؛ لأن الناس كانوا متشككين بشأن شرعية حكم ماكريانوس وكويتوس. راجع:

P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.4,5.; Johanna Helena Maria. 1975."THE REPRESENTATION AND PERCEPTION OF ROMAN IMPERIAL POWER IN GREEK PAPYRUS TEXTS FROM EGYPT AD 193-284",Drukkerij Quickprint, P.57.

ويرى البعض أن هؤلاء الصرافين يعملون ببنوك خاصة[٤٩].

كما أشارت بعض الوثائق البردية إلى العملة المخلوطة والتى تختلف عن العملة المزيفة من حيث اعتراف الحكومة الرومانية بها وتداولها وتحصيلها من المواطنين فى شكل ضرائب، فلدينا وثيقتان[٥٠]، عبارة عن إيصال استلام ضريبة نقدية فى قرية هيراكليا يقر فيها جابى الضرائب أن العملة مخلوطة أى غير نقية.

نستنتج مما سبق أن صك العملة كان به شئ من الخلط المقبول فى التعاملات مع الحكومة والأفراد، فى حين وجدت بعض حالات التزييف فى العملة والتى كانت ترفضها الحكومة ويبغضها المجتمع، ويعاقب عليها القانون الرومانى.

كما يدل وجود عمليات التزييف فى العملة على سوء الأحوال الإقتصادية فى مصر فى العصر الرومانى، وربما تدل على زيادة انتشار الفساد فى البلاد، وغياب الرقابة من قبل الإدارة الرومانية.

---

(٤٩) كانت العقوبات تفرض من الإستراتيجوس فى الماضى ولكن تم رفع هذه المشكلة من المقاطعات إلى الإقليم فهى بذلك تتجاوز حدود المقاطعة وذلك لأهميتها. راجع:
Johanna Helena Maria. 1975: P.58.

(50)SPP.XXII.134 (146.AD).LL.1-11.;
SPP.XXII.132.(192.AD).LL.1-7.

المحور الثالث: عقوبة جريمة التزوير

ورد فى نص قانون[٥١] كورنيليوس[٥٢] Lex Cornelia de falsis الخاص بالتزوير العقوبة التى فرضت على المتهمين بالتزوير سواء كانوا أحرارًا أو عبيدًا[٥٣] :

---

[٥١] أن أهم موارد التشريع القانونى فى مصر القديمة هى المراسيم الملكية، البرديات القانونية، الكتابات القانونية على جدران القبور، كتابات المؤرخين الكلاسيكين والرحالة الأجانب. للمزيد من المعلومات راجع: فاضل كاظم حنون، ٢٠١١، القضاء فى بلاد وادى النيل حتى عام ٥٢٥ق.م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد، ص ص ٧- ٢٦.

[٥٢] من أقدم الأحكام التشريعية فى روما ضد جرائم التزوير هى القوانين الواردة فى الألواح الاثنى عشر، وكانت تقضى بإلقاء الشخص الذى أدلى بشهادة زور من فوق صخرة، وأن القاضى الذى أخذ رشوة يجب أن يكون عرضة لعقوبة الإعدام، وكان هناك عقوبات تفرض على شهادة الزور قبل سن القوانين الاثنى عشر، وكان التشريع الثانى قانون كورنيليوس lex Cornelia de falsis الذى تم إعداده فى زمن الدكتاتور سولا عام ٨١ق.م، والتى تم تقسيمها إلى قسمين وفقاً لما ذكره شيشرون: حيث إن هذا القانون كان يشتمل على نوعين محددين فقط من التزوير: ١- تزوير الوصايا. ٢- تزوير العملة. وكان يطلق على المزورين اسم falsarii كإجراء احترازى ضد هؤلاء الأشخاص. راجع:

Olga Marlasca Martínez., 1999, LA REGULACION DE LA FALSIFICACION DE LOS DOCUMENTOS EN EL DERECHO ROMANOY EN LA LEY DE LOS VISIGODOS, p.211.; Terry Evans. 2002 . Women and the Law in the Roman Empire, London and new york, Psychology Press, pp.63.

[53]Tomath Collett Sandars. M.A.1898. The Institutes of Justinian .London.

"أيضًا يعاقب قانون كورنيليوس الخاص بالتزوير lex Cornelia de falsis والمعروف أيضًا باسم testamentaria أي شخص يكون قد كتب أو ختم أو قرأ علنًا أو استعاض عن الأصل بوصية أو أي وثيقة مكتوبة آخرى مزورة، أو صاغ أو حذف أو كشط أو نقش أو صنع ختمًا مزيفًا عن عمد وسوء قصد. فإن العقوبة بموجب هذا القانون تكون كالآتي: بالنسبة للعبيد تكون العقوبة القصوى ويُعهد بها للمسممين ومنفذي القتل (الإعدام)، (وكما أُعلن من قِبَل lex Cornelia أن عقوبة الأحرار هى الترحيل أو النفي. [٥٤] ".

وكانت قضايا التزوير تبدأ بقيام المجنى عليه بتقديم شكواه إلى الجهات المختصة، ويهدف من ذلك الحصول على التعويض، إضافة إلى توقيع عقوبة وفقًا لرؤية القاضى[٥٥]، وفى أحيان كثيرة كان الإستراتيجوس يأمر الإبيستاتيس بمحاولة التوفيق بين الطرفين وإذا تعذر ذلك يرسل الطرفين إلى المحكمة المختصة، وقد أصدر الولاة الرومان الأحكام فى قضايا التزوير[٥٦]، حيث وضعت الإدارة الرومانية في مصر أسس قانونية تحول دون أن يتسلل بعض من هؤلاء الصبية إلى هذه المنظمة عن طريق التزوير حيث إن آبائهم المخادعين عمدوا إلى الزج بأسماء أبنائهم في هذه الطبقة، طامعين في الحصول لهؤلاء الصبية على حقوق المواطنة السكندرية. وقد

---

(54)Tomath Collett Sandars. M.A.1898. p.405.

(٥٥) للمزيد من المعلومات عن القضاء فى مصر الرومانية. راجع: سامى عبد الفتاح، ١٩٨٥، القضاء فى مصر الرومانية من الإحتلال الرومانى حتى عصر الإمبراطور سيفيريوس، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.

(٥٦) أحمد خفاجة رحيم، ٢٠١٤، الجريمة والقانون فى مصر فى عصرى البطالمة والرومان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٣٥.

أوضح الإمبراطور كلوديوس ذلك من خلال خطابه إلى السكندريين عام ٤١م بخصوص هذا الوضع، كما أعلن بأنه سوف يبقي على الامتيازات التي قد منحت لهم قبلًا من خلال الحكام السابقين عليه، إلا أنه استثنى من ذلك هؤلاء الأبناء المنحدرين من العبيد وزوروا نسبهم لأباء رومانيين(٥٧).

وبخصوص التزوير فى النسب فقد نصت المادة ٤٣ من مقننة الإديولوجوس Γνώμων(٥٨) أن المصريين الذين يعلنون زورًا بعد وفاة والدهم (أنه كان) رومانيًا يعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم(٥٩).

كما نصت المادة ٤٤ من مقننة الإديولوجوس على معاقبة المصريين الذين يقومون بالتزوير لإدراج أبنائهم فى منظمة الشبيبة بمصادرة ربع أملاك الأب والابن (أو سدس أملاك الأب) (٦٠).

نلاحظ من خلال الوثائق أن القانون لم يغفل حالات التزوير فى النسب، وأن الحكومة الرومانية وضعت عقوبة رادعة للأفراد الذين تسول لهم أنفسهم ارتكاب مثل هذه الأفعال التى اعتبرت ضمن الجرائم التى يعاقب عليها القانون، وكان من السهل الكشف عن عمليات التزوير التى تحدث فى هذا المجال شأنها فى ذلك شأن كثير من عمليات التزوير التى عُرِفت آن ذاك، وقد فرضت الحكومة الرومانية العقوبة على جريمة التزوير فى النسب، لكى تمنع أى فرد من التحايل على القانون والحصول على حقوق ليست له، بل

(57) P. Lond. 6. 1912 (41.AD. Philadelphia).

(٥٨) إن Γνώμων كلمة يونانية ما لبثت أن أصبحت علماً على وثيقة بردية فى غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر فى الحقبة الرومانية. ومعناها المرشد أو الدليل وهى مشتقة من الفعل اليونانى γιγνώσκω ومعناه يعرف أو يرشد. وللمزيد من المعلومات عن هذه الوثيقة راجع: زكى على،١٩٩٨، مقننة الإديولوجوس.

(59) BGU. 5. 1210 (150.AD. Theadelphia), L. 119f.

(60) BGU. 5. 1210 (150.AD Theadelphia), L. 121f .

تمتع بها غيره، وإن دل ذلك إنما يدل على مدى تمتع الرومان بالامتيازات التى لم يحظ بها المواطن المصرى الذى اعتقد أنه سوف يحصل على هذه الامتيازات بمجرد تغير نسبه، وهنا نجد أن المصرى ضحى بأصله وجذوره فى سبيل الحصول على الحقوق التى تمتع بها غيره على الرغم أنه أجنبى عنها، مما يدل على عدم تمتع المصريين بحقوقهم فى بلدهم، وإلا لما لجأ البعض إلى مثل هذه العمليات التى اعتبرت جريمة فى نظر القانون. وهنا أود أن أقول إن الظلم الإجتماعى وكثرة الأعباء التى وقعت على كاهل المصريين ساقتهم إلى التزوير من أجل كسب بعض الحقوق التى لم يستطيعوا الحصول عليها بطرق مباشرة من الحكومة. هذا إلى جانب الجشع والطمع الذى حدا ببعض الأفراد إلى التزوير ونسب أنفسهم لطبقة الرومان من أجل الحصول على مكاسب وبعض الامتيازات المادية والاجتماعية.

وكان القضاة ينظرون القضايا الخاصة بالتزوير ويصدرون أحكامًا بإلغاء الوصايا المزورة، ففى إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٦٠م[٦١]، نجد القاضى بتوليمايوس بن سارابيون[٦٢] يصدر حكمًا بإلغاء وصية مزورة، واستعادة الممتلكات التى تم تسليمها للأفراد المذكورين فى الوصية فى مدة محددة، وإن لم تنفذ أوامر القاضى يتم الحجز على ممتلكاتهم.

"ديوسقوروس: "قاموا بإلغاء البنود التي تم ذكرها".
بتوليمايوس بن سارابيون أحد من شغلوا وظيفة الجمنسيارخ بمدينة أرسينوي هو القاضي الذي درس القضية وأصدر أوامره بالإلغاء، وتم إلغاؤها كما

(61) BGU.2.592. Col.2 (160.AD) IIspc .Arsinoite.

(٦٢) كان أحد من شغلوا وظيفة الجمنسيارخ بمدينة أرسينوي.

تقول العبارة" قدم إقرارًا مُوقعًا عليه بأن جميع الأنصبة التي تم توزيعها يتم تقديمها في مدة ثلاثين يومًا أمام الإستراتيجوس وذلك بسبب الوصية التي تم إلغاؤها ولكي يعلم الورثة. وإذا لم يحدث الإلغاء في نفس المدة سابقة الذكر، سينتج عن ذلك أن تقدم الضمانات ويتدخل أبوللونيوس مندوب الوالي. نسخة موقعة. قرأتها جيدًا"(٦٣).

نلحظ من خلال الوثيقة أن قضايا التزوير كانت من الأهمية بمكان حيث كانت جريمة يعاقب عليها القانون وينظر فيها القاضى ويتطلب الأمر من المدعى أن يعين محاميًا للدفاع عن حقوقه والطعن فى الوصية بالتزوير حتى يعود الحق إلى أهله، ويعاقب الجانى على قيامه بهذه الجريمة، كما أن الوصايا التى يتبين للقاضى أنها مزورة كان يتم إلغاؤها كأن لم تكن ويطالب الورثة بتسليم الممتلكات التى آلت إليهم عن طريق التزوير وكان ذلك فى المدة التى يحددها القاضى.

(63)BGU.2.592.Col.2. (160.CE) IIspc .Arsinoite.LL.1-10: οὔσης αὐτῆς. Διόσκορος• κατήχθησαν τὰ γεγραμ-
μένα. Πτολεμαῖος Σαραπίωνος τῶν γεγυμνασιαρχη-
κότων τῆς Ἀρσινοειτῶν πόλεως ὁ κριτὴ[ς] σκεψά-
μεν[ο]ς ὑπηγόρευσεν ἀπόφασιν, ἣ καὶ ἀνε[γ]νώ[σ]θη,
5κατὰ [λέξ]ιν οὕτως ἔχουσα• χειρογραφήσει ἀμφότερα
τὰ μέρα ἐν ἡμέραις τριάκοντα γενέσθα[ι] ἐπὶ τοῦ στρα-
τηγοῦ, ὅπως λυθῇ ἡ διαθήκη καὶ γνωσθῶσι οἱ κλη-
ρονόμοι. ἐὰν δὲ μὴ ἐν ταύταις ἡ λύσις γέν[ητ]αι τὰ
[γ]ενήμ[α]τα ἐν μεσυγγυήματι (l. μεσεγγυήματι) ἔσται. ἐξῆλθεν
[Ἀ]πολλώ-
10[νιος] ὁ [ἡγ]εμονικὸς ὑ[πη]ρέτης. ὑπογρ(αφή)• ἀνέγνων.

لم يقتصر الأمر على إلغاء الوصايا المزورة، بل كان يتم تجريد واستبعاد الورثة المحددين لاقتسام الإرث من خلال الوصية، كما كان يتم استدعاء الموظفين المسؤولين عن الإجراءات القانونية لمعاقبتهم على قيامهم بإدراج أسماء المتهمين ضمن الوصية(٦٤) دون وجه حق بهدف التزوير والحصول على أموال الغير.

"إلى بروكلوس بن أبوللونيوس. إذا قيل إن الوصايا قد تم تزويرها لا يقتصر الأمر على تجريد واستبعاد الورثة المحددين؛ لإقتسام الإرث من خلال الوصية، لكن يجب أن يستدعى الموظفين المسؤولين عن الإجراءات القانونية لمعاقبتهم على إدراج أسماء المتهمين، إذا كان الأمر يندرج بالفعل ضمن فئة المعارف المقربين(٦٥)".

نلحظ من خلال الوثيقة أنها رد على وثيقة سابقة عبارة عن شكوى بتزوير وصية تم إضافة أسماء بعض الأفراد إليها، لكى يأخذوا أموال المتوفى عن طريق الميراث، ولكن الورثة الحقيقين قد قدموا شكواهم للقاضى، وطعنوا بتزوير الوصية وتم النظر فى قضيتهم وقد جاء الرد فى

(64)P. Col. VI 123 Apokrimata (200.AD. Alexandria),LL. 29- 35.
(65)P. Col. VI 123 Apokrimata (200.AD. Alexandria),LL. 29- 35:
Ⲡ[ρ]όκλῳ Ἀπολλ[ω]νίου.
30τοὺς γεγρ[α]μμένους κληρονόμους, καὶ κὰν (l. ἐὰν) αἱ διαθῆκαι
π[ε]πλάσθαι λέγωνται, τῆς ν[ο]μῆς οὐκ ἔστιν
δίκα[ι]ον ἐκβληθῆναι. φροντ[ί]σουσιν δὲ οἱ
τὰ[ς] δίκας ἐπιτετραμμένοι καλέσαι τοὺς
εὐ[θ]υνομένους εἴ γε τὸ πρᾶγμά ἐστιν ἐν τῇ
35τάξει τῶν διαγνώσε

هذه الوثيقة أنه فى حالة ثبوت التزوير يتم استبعاد الورثة المتهمين بالتزوير ومعاقبة الموظفين المسؤلين عن هذا الفعل المخالف للقانون.

وقد اهتم الأباطرة الرومان بقضايا التزوير، حيث تم نشر نصوص قرارات الإمبراطورية في ستوا[٦٦]، ومن بينها قرارات تخص قضايا تزوير الوصايا وتم اتخاذ القرارات من قبل سيبتيموس سيفيروس باسمه وبإسم كاراكلا[٦٧].

نلحظ مما سبق أن جريمة التزوير جريمة علنية، وكانت تحت علم محكمة دائمة، وفى حال توجيه تهمة التزوير لأحد موظفى الإدارة المالية يجب ألا تعرض قضيتهم أمام أى هيئة قضائية عادية، ولا على أى موظفين آخرين بل يجب إرسالها إلى وزير المالية، أما العقوبة فى هذه الحالة فتكون فى غاية الشدة للموظف المشترك فى جريمة التزوير وتتدرج بين الغرامة والسجن المؤبد[٦٨].

ثالثًا: الموظفون المختصون بالنظر فى جريمة التزوير:

الوالى:

كانت قضايا التزوير تنظر أمام محكمة الوالى فى أثناء دورته التفتيشية والإديولوجوس كان ممثلاً فى هذه المحكمة أيضاً بحكم منصبه حيث كان من بين اختصاصات ديوان الإديولوجوس النظر فى شأن أعمال التزوير فى السجلات الرسمية وما كان يشوبها من تصرفات معيبة[٦٩]. وقد أشارت

(٦٦) صالة للألعاب الرياضية بالإسكندرية

(67) P. Col. VI 123 Apokrimata (200.CE. Alexandria).

(٦٨) فاضل كاظم حنون، ٢٠١٤، ص ٣٩٦.

(٦٩) زكى على، ١٩٩٨، مقننة الإديولوجوس، ص ٨٨.

الوثائق البردية[٧٠] إلى قيام الوالى بالنظر فى جرائم التزوير بنفسه، حيث كان المواطن فى حال تعرضه لعمليات التزوير يقوم بدوره بإرسال شكواه إلى الوالى لاتخاذ الإجراءات القانونية وتوقيع العقوبة على مرتكبى هذه الجريمة، وفى حال انشغال الوالى وعدم قيامه بجولاته السنوية فى أقاليم مصر، كان عليه أن يصدر الأوامر إلى الإستراتيجوس لكى يتخذ الإجراءات المناسبة لنصرة المظلومين الذين لجأوا إلى الحكومة الرومانية ممثلة فى الوالى الرومانى؛ لتخليصهم من المجرمين الذين يمارسون عمليات التزوير.

حيث أشارت إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٣٣م[٧١]، إلى قيام الوالى بتولى مهمة إصدار الأحكام القضائية الخاصة بجريمة التزوير، وذلك من خلال حكم قضائى فى عدة جرائم وكان من بينها جريمة التزوير.

والوثيقة الثانية ترجع إلى عام ١٤٥م[٧٢]، نجد أحد المواطنين يستعين بالوالى لنصرته ضد بعض الموظفين المزورين.

> **"إلى لوكيوس فاليريوس بروكلوس، والي مصر. من بتوليمايوس بن ديودوروس، (والذي يدعى) أيضًا ديوسقوروس، أحد سكان إقليم أرسينويتي. نظرًا لعطفك، سيدي ، الذي يشمل الجميع، وأرجو أن يشملني. يوجد في الإقليم مجموعة من الرجال يطلق عليهم الغواصون البحارة. هؤلاء، يكونون موظفين**

(70) SB.12.10929, Col. 2 (133-137. AD),LL.1-12.; P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.1-10.; P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.1-12.
(71) SB.12.10929, Col. 2 (133-137.AD),LL.1-12.
(72)P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.1-10.

عموميين ويخدمون في إدارة المياة فى أثناء حضور حُراس الشاطئ ومفتشي الزراعة، يتم إعفاؤهم من ضريبة الرأس كاملة وجميع الخدمات العامة، ويتم إطعامهم أيضًا عن طريق (النفقة) العامة؛ ولذلك يُحظر عليهم تمامًا تولي أي عمل آخر. إيسيدوروس بن ماريس، أحدهم، وهو رجل جرئ جدًا ومتهور، يقوم بتزوير عقود الإيجار الملكية عن طريق مزروين (تابعين له) [٧٣]".

(73) P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.1-10: Λουκίωι Οὐαλερίωι Πρόκλωι ἐπάρχωι Αἰγύπτου
παρὰ Πτολ[ε]μαίου Διοδώρου τοῦ καὶ Διοσκόρου τῶν ἀπὸ τοῦ Ἀρσινοείτου νομοῦ. τῆς
ἐμφύτου σ[ο]υ, ἡγεμὼν κύριε, εὐεργεσίας εἰς πάντας φθανούσης καὐτὸς (l. καὶ αὐτὸς) τυχεῖν δέομαι.
εἶδός τί ἐστιν ἐν τῷ νομῷ ἐν ἀριθμῷ ἀνδρῶν οἳ καλοῦνται ναυτοκολυμβηταί,
οὗτοι δημ[ό]σιοι ὄντες καὶ τῇ τῶν ὑδάτων διοικήσει ὑπηρετοῦντες προσμένοντάς (l. προσμένοντές) τε
τοῖς κατ[ὰ] καιρὸν αἰγιαλοφύλαξι καὶ κατασπορεῦσι, διὸ καὶ ἀφίονται παντὸς ἐπικεφαλείου (l. ἐπικεφαλαίου)
καὶ πάσης λειτουργίας ἔτι δὲ καὶ ἐκ τοῦ δημοσίου σιτοῦνται καθ’ ὃ οὐκ ἐξὸν αὐτοῖς κα-
θόλου ἐτ[έ]ρᾳ τινὶ πραγματείᾳ παρενχειρεῖν. τούτων εἷς τις Ἰσίδωρος Μαρεῖ ἀνὴρ
πάνυ το[λ μήις καὶ αὐθάδης τῷ τρόπῳ δι’ ὑποβλήτων νοθεύων τὰς κυριακὰς μισ-
θώσεις

والوثيقة الثالثة ترجع إلى عام ٢٦٠م[٧٤] ، وتشير إلى إصدار حكم قضائى بخصوص جرائم التزوير من قبل الحاكم العظيم الذى يرجح بأنه الوالى.

الإبيستراتيجوس:

كانت قضايا التزوير من بين القضايا التى تعرض على الإبيستراتيجوس، وكان عليه اتخاذ عدة إجراءات تجاه تلك القضايا تمثلت تلك الإجراءات فى الآتى:

- كان عليه أن يتخذ إجراءً مباشراً إما بنفسه أو من خلال الإستراتيجوس.
- أن يعطى الشاكى وعداً بسماع شكواه.

وكان الإبيستراتيجوس يصدر أحكامه بمساعدة مجموعة من المستشاريين القانونيين[٧٥].

ولدينا وثيقة ترجع إلى عام ٢١٢م، تشير إلى قيام امرأة تدعى سينفيبيس ابنة ثورتايوس مع وصيها بسايس الأكبر بن ليموس من قرية إبيون

(74) P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus),LL.7-21.

[٧٥] وكانت هناك ثلاث وسائل لعرض القضايا على الإبيستراتيجوس وهى: الشكوى المرفوعة إليه مباشرة، الشكوى المحولة إليه من موظف أعلى والشكوى المرفوعة إليه من أى موظف تابع له. راجع: الحسين أحمد عبدالله، الإدارة والقانون فى مصر ، ص ٩٦.

نيمنا(٧٦)، بشكوى للإبستراتيجوس بخصوص التزوير الذى تعرضت له من قبل كاتب القرية(٧٧).

" **إلى معالي الإبيستراتيجوس جوليوس جوليانوس من سينفيبيس ابنة ثورتايوس، (تعمل) مع ابنها وصيًا بسايس الأكبر بن ليموس من قرية إبيون نيمنا بإقليم أبوللونوبوليتي. اشتريت يا سيدي منذ فترة طويلة من أبوللونيوس وديديموس كليهما ابنا أوريجينيس من مدينة ليكوبولس (بالإقليم الثالث عشر بمصر العليا، أسيوط) خمسة وربع أرورة من أرض القمح في منطقة تسمى دياجرافي (تقع بأنتايوبوليتي، في أراضي قرية كريكيس بإقليم أنتايوبوليتي. لكن أرتميدوروس كاتب قرية كريسيس (تقع بأنتايوبوليتي، بطريقة ما ولا أعرف لماذا سجلني (زورًا وكأني أحوز مساحة) أرض أكبر من الواقع بأكثر من أرورة كاملة سنويًا وبالتالي يلحق بي ضررٌ كبيرٌ. ولهذا فأنا مضطرة –لأن الرجل يضطهدني وأنا في خطر التخلي عن الأرض– لأن ألجأ إليك يا سيدي فأنت العون للجميع وأتوسل إليك إذا راق لك ذلك بأن تأمر استراتيجوس الإقليم بأن يتأكد من أن التسجيل (الصحيح لعدد) الأرورات**

(٧٦) تقع بأنتايوبوليتي، الإقليم العاشر بمصر العليا، قو الكبير)/ بالمنطقة السفلى (= كوم اسفحت) بإقليم أبوللونوبوليتي.

(77)P. Oxy.3.488 (212.AD).

التي أحوزها وذلك وفقًا لما لدى من مستندات الملكية وعدم **السماح بأن يتم تسجيلي بشكل خاطئ من قِبل كاتب القرية(٧٨)".**

---

(78)P. Oxy.3.488 (212.AD),LL.1-35: Ἰουλίῳ Ἰουλιανῷ τῷ κρατίστῳ ἐπιστρατήγῳ
παρὰ Σενφίβιος Θορταίου μετὰ κυρίου
τοῦ υἱοῦ Ψάιτος πρεσβυτέρου Λεμῶτος
5ἀπὸ κώμης Ἰβίωνος Νεμνᾶ τοῦ
Ἀπολλωνοπολείτου κάτω τόπων.
ἐώνημαι, κύριε, ἔτι πρὸ πολλοῦ χρόνου
παρὰ Ἀπολλωνίου καὶ Διδύμου
ἀμφοτέρων Ὠριγένους ἀπὸ Λύκων
10πόλεως σιτικὰς ἀρούρα[ς] πέντε
τέταρτον ἐν κλήρῳ λεγομ(ένῳ) Διαγραφῆς
ἐν πεδίοις Κρήκεως κώμης τοῦ
Ἀνταιοπολείτου νομοῦ. Ἀρτεμίδω-
ρος δέ τις γραμματεὺς κωμογραμ-
15ματέως τῆς Κρίκεως οὐκ οἶδ᾽ ὅπως
παρέγραψέν ημ[[ι]]ε (l. με) πλέον τῆς
ὑποστάσεώς μου ἐν ὅλῃ ἀρούρῃ μιᾷ
καὶ πρὸς κατ᾽ ἔτος κα[ὶ] ἐκ τούτου
οὐκ ὀλίγην βλάβην ὑ̣ποφέρει με.
20κατὰ τὸ ἀναγκαῖον οὖν τοῦ ἀνθρώ-
που ἐπικειμένου μοι κινδυνεύ-
ουσα ἐνκαταλεῖψαι τὴ[ν ἰ]δίαν
προσφεύγω σοὶ τῶι κυρίῳ καὶ πάν-
των βοηθῷ καὶ ἀξιῶ ἐάν σοι
25δόξῃ κελεῦσαι τῶι τοῦ νομοῦ
στρατηγῶι [τ]ὴν δέουσαν παραγρα-
φὴν ὧν ἔχω ἀρουρῶν καθ᾽ ἃς
ἔχω ἀσφαλείας προνοῆσαι γεί-
νεσθαι καὶ μὴ κακῶς με παρα-
30γράφεσθαι ὑπὸ τοῦ κωμογραμμα-
τέως,

نلحظ من خلال الوثيقة أن سينفيبيس ابنة ثورتايوس تقدمت بشكواها للإبستراتيجوس بخصوص التزوير والظلم الذى تعرضت له على يد كاتب القرية وطلبت منه أن يأمر استراتيجوس الإقليم باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الظلم عنها وتسجيل بياناتها بطريقة صحيحة حتى لا تتعرض لخسارة أرضها، مما يدل على أن شكاوى التزوير كانت تقدم للإبستراتيجوس، ويتم تحويلها إلى الإستراتيجوس لإتخاذ الإجراءات اللازمة نظراً لكثرة الأعباء الملقاه على عاتق الإبيستراتيجوس.

الإستراتيجوس:

أشارت الوثائق[٧٩] إلى قيام الإسترتيجوس بالنظر فى قضايا التزوير، ففى إحدى الوثائق التى ترجع إلى عام ١٣٣م[٨٠]، يقوم الإستراتيجوس بالنظر فى قضايا التزوير فى حالة انشغال الوالى وعدم قيامه بجولاته السنوية فى أقاليم مصر، حيث كان على الوالى إصدار الأوامر إلى الإستراتيجوس لكى يتخذ الإجراءات المناسبة لنصرة المظلومين الذين لجأوا إلى الحكومة الرومانية ممثلة فى الوالى الرومانى؛ لتخليصيهم من المجرمين الذين يمارسون عمليات التزوير[٨١].

وفى وثيقة أخرى ترجع إلى عام ٢٦٠م[٨٢]، نجد إستراتيجوس إقليم أوكسيرينخوس أوريليوس بتوليمايوس يصدر أمراً قضائيًا لجميع أصحاب

(79) P. Mich. 3. 174 (145.AD) .; P. Oxy.3.488 (212.AD. Apollonopolis Heptakomias).; P. Oxy.12.1411 (260.AD. Oxyrhynchus).
(80)P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.1-10.
(81)P. Mich. 3. 174 (145.AD) ,LL.1-10.
(82)P. Oxy.12.1411 (260.AD.Oxyrhynchus),LL.1-12.

البنـوك بفتحهـا وقبـول وتبـادل جميـع العمـلات وتـداولها ماعـدا العمـلات المزيفة.

نلحظ مما سبق أن هناك أكثر من مسئول للنظر فى التعاملات المالية التى تتم عن طريق البنوك، وقيام هؤلاء المسئولين بعقد إجتماعات للوصول إلى قرارات من شأنها حل أى أزمة من الممكن أن تتعرض لها البنوك وتؤثر على الوضع الإقتصادى بشكل عام، مما يؤثر بدوره على دخل الحكومة الرومانية. وكان الإستراتيجوس يتولى إصدار الأوامر وتبليغ قرارات المسئولين وإلزام الأفراد بتنفيذ هذه القرارت.

رابعًا: الفئات التى مارست جرائم التزوير:

١- العبيد:

قام بعض العبيد بالتزوير من أجل إدراج أبنائهم كأعضاء فى منظمة الشبيبة، بهدف الحصول على حقوق المواطنة السكندرية(٨٣)، وقد فطنت الحكومة الرومانية إلى ذلك، وظهر ذلك جليًا فى خطاب الإمبراطور كلوديوس إلى السكندريين عام ٤١م بخصوص حقوق المواطنة السكندرية التى تمتع بها أعضاء منظمة الشبيبة، كما أعلن بأنه سوف يُبقِى على الامتيازات التي قد مُنحت لهم قبلًا من خلال الحكام السابقين عليه، إلا أنه استثنى من ذلك الأبناء المنحدرين من العبيد وتم إلحاقهم بمنظمة الشبيبة عن طريق التزوير ويوضح ذلك النص التالي:

" بخصوص مطالبكم التى تحرصون على الحصول عليها منى، هكذا أقرر على النحو التالي بأن جميع من أصبحوا

(83) BGU. 5. 1210 (150 .AD.Theadelphia), L. 121f .

من أعضاء منظمة الشبيبة حتى فترة حكمي، أؤكد وأحفظ لهم حقهم فى المواطنة السكندرية، مع الاحتفاظ لهم بجميع الامتيازات التي تتمتع بها المدينة، ويستثنى من ذلك (الأشخاص الذين) تسللوا (وحصلوا عليها) عن طريق التزوير والغش وأصبحوا من أعضاء منظمة الشبيبة، على الرغم من أنهم ولدوا لآباء من العبيد. وعلى نفس المنوال، فإننى أرغب فى تأكيد جميع (المميزات الأخرى) التى كفلها لكم الحكام من الملوك والولاة السابقين مثلما أكدها لكم أوغسطس المؤله"(٨٤).

(84) P. Lond. 6. 1912 (41.AD. Philadelphia),LL.51-59: περὶ δὲ τῶν αἰτηθέντων ἃ παρ᾽ ἐμοῦ λαβεῖν ἐσπουδάκα-
τε οὕτως γεινώσκωι (l. γινώσκω)• ἅπασι τοῖς ἐφηβευκώσει (l. ἐφηβευκόσι)
ἄχρει (l. ἄχρι) τῆς
ἐμῆς ἡγεμονείας (l. ἡγεμονίας) βαί[[βον]]βαιον (l. βέ[[βον]]βαιον) διαφυλάσσωι (l. διαφυλάσσω) τὴν Ἀλεξανδρέων
55πολειτείαν (l. πολιτείαν) ἐπὶ τοῖς τῆς πόλεως τειμείοις (l. τιμίοις) κ̣α̣ὶ φιλανθρόποις (l. φιλανθρώποις)
πᾶσει (l. πᾶσι) πλὴν εἰ μή τινες ὑπῆλθον ὑμᾶς ὡς ἐγ δ̣ο̣ύ̣λων γ[ε]γονότες ἐφηβεῦ\σα̣ι/[[. . . .]], καὶ τὰ ἄλλα δὲ οὐχ ἧσσον ε̣ἶ̣ν̣α̣ι βούλομε (l. βούλομαι) β̣έ̣βαια πάνθ᾽ ὅσα ὑμεῖν (l. ὑμῖν) ἐχαρίσθη ὑπό τε τῶν π̣ρὸ ἐμοῦ ἡγεμόνων
καὶ τῶν βασιλέων καὶ τῶν ἐπάρχων, ὡς καὶ [ὁ] θεὸς Σεβαστὸς ἐβεβαίωσε.

٢- **الموظفون:**

ظهر لنا من خلال الوثائق البردية قيام بعض موظفى الإدارة الرومانية بالتزوير فى شتى المعاملات ومنهم إيسيدوروس بن ماريس موظف عمومى فى إدارة المياه(٨٥)، وأرتميدوروس كاتب قرية كريسيس(٨٦)، والمشرف على السدود الذى زور المساحة الخاصة بالأعباء المفروضة على سكان قرية بايميس(٨٧). وقام بعض الموظفين بالتزوير فى تدوين بعض المبالغ فى الدفاتر الرسمية على أنها صرفت والواقع غير ذلك وهكذا أصبح أولئك الموظفون متهمين بالتزوير(٨٨)

والجدول التالى يوضح أسماء بعض الأفراد الذين مارسوا جريمة التزوير فى مصر فى العصر الرومانى:

م	الوثيقة	التاريخ	اسم الشخص	المهنة	نوع التزوير	المكان
١	P. Mich. 3. 174	١٤٧م	إيسيدوروس بن ماريس	موظف عمومى فى إدارة المياه (بحار)	تزوير عقود الملكية	أرسينوى
٢	P. Mich. 3. 174	١٤٧م	أمونيوس	خارج على القانون	تزوير عقود ملكية الأرض	أرسينوى
٣	P. Oxy.3.488	٢١٢	أرتميدوروس	كاتب القرية	تزوير بيانات	أبولونيوبوليس
٤	P.Oxy.12.1469	٢٩٨م		المشرف على السدود	تزوير المساحة المقررة من الأعباء المفروضة على سكان القرية	أوكسيرينخوس

(85)P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.8-22.
(86)P. Oxy.3.488 (212.AD),LL.12,13.
(87) P. Oxy.12.1469 (298.AD) Oxyrhynchus.

(٨٨) زكى على، ١٩٩٨، ص ٨٦.

من خلال الجدول السابق يتضح أن معظم الأفراد الذين مارسوا جريمة التزوير من الموظفين العاملين فى الجهاز الإدارى فى الحكومة الرومانية، مما يعطينا ملمحًا بأن هناك بعض الموظفين الذين استغلوا وظيفتهم فى ابتزاز المواطنين الأبرياء والإستعانة ببعض المجرمين الخطرين لمساعدتهم فى تخويف المواطنين لكى يحصلواعلى منفعة شخصية لهم ويجنوا الأموال الباهظة طوال فترة خدمتهم فى وظيفتهم. هذا إلى جانب الأفراد الخارجين عن القانون الذين وجدوا فى هؤلاء الموظفين الفاسدين ملاذًا لتحقيق رغباتهم وجمع الأموال بسهولة دون مشقة. فتلاقت مصلحة الموظفين الفاسدين والمجرمين وكان الضحية هو المواطن الضعيف.

وإلى جانب هؤلاء قام بعض أفراد المجتمع بتزوير الوصايا للحصول على تركة المتوفى دون وجه حق(٨٩).

صفات المزور:

ونلحظ من خلال الوثائق أن الشخص الذى يقوم بالتزوير كان يغلب عليه طابع التحايل والخروج عن القانون والاستعانة ببعض الأشخاص الخطرين حتى يتمكن من تنفيذ جريمته والسيطرة على المواطنين حتى لا يستطيعوا مقاومته ونستطيع معرفة صفات المزور من خلال وثيقة ترجع إلى عام ١٤٧م(٩٠).

"إيسيدوروس بن ماريس، أحدهم، وهو رجل جرئ جدًا ومتهور، يقوم بتزوير عقود الإيجار الملكية عن طريق مزروين تابعين له، من أجل الابتزاز

(89) BGU.2.592. Col.2 (160.AD) IIspc .Arsinoite.
(90)P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.8-22.

والحصول على المال، كما سأثبت ذلك في يوم المحاكمة، حيث إنه قام بالهجوم عليَّ من خلال أمونيوس أحد المزروين التابعين له، والذي يُلقب بكابوي، وهو رجل مذنب ومطرود بسبب طريقة حياته الخارجة على القانون(٩١)".

لذلك كان المزور منبوذاً من أفراد المجتمع وكان مذنبًا فى نظر القانون الرومانى، ومما لا شك فيه أن هذه الصفات لم تتوفر فى كل من سولت له نفسه القيام بالتزوير.

(91)P. Mich. 3. 174 (145.AD),LL.8-12. τούτων εἷς τις Ἰσίδωρος Μαρεῖ ἀνὴρ
πάνυ το[λ]μήις καὶ αὐθάδης τῷ τρόπῳ δι᾽ ὑποβλήτων νοθεύων τὰς κυριακὰς μισ-
10θώσεις χάριν τοῦ διασειν (l. διασεί<ει>ν) καὶ ἀργυρίζεσθαι καθ᾽ ὃ καὶ ἀποδείξω ἐπὶ τοῦ ῥητοῦ
ἐπῆλθον (l. ἐπῆλθεν) κἀμοὶ (l. καὶ ἐμοὶ) δι᾽ ἑνὸς τῶν ὑποβλήτων Ἀμμωνίου τινὸς ἐπικαλουμένου Καβοι
ἀνδρὸς ἐπιμέμπτου καὶ διὰ τὸ ἀκοσμου.

الخاتمة

من خلال البحث يتضح أن التزوير هو تغيير الحقيقة مادّيًا أو معنويًا بقصد الغشّ في سند أو وثيقة من شأنه إحداث ضرر أو تحقيق منفعة شخصية قد تكون مادية أو معنوية. ويرجع ظهور جريمة التزوير فى مصر فى العصر الرومانى إلى عدة أسباب وهى:

١- تمتع المواطن الروماني بامتيازات كفلتها له الإدارة الرومانية والتى لم يحظَ بها المواطن المصرى الذى اعتقد أنه سوف يحصل على هذه الإمتيازات بمحاولة تغير نسبه أو وضعه القانوني، وهنا نجد أن بعض المصريين حاولوا الحصول على الحقوق التى منحت لغيرهم، مما يدل على عدم تمتع المصريين بحقوقهم الكاملة فى بلدهم، وإلا لما لجأ البعض منهم إلى مثل هذه العمليات الخارجة على القانون والتى اعتبرها القانون جريمة تستحق العقاب. وهنا أود أن أقول: إن الظلم الإجتماعى وكثرة الأعباء التى وقعت على كاهل المصريين ساقتهم إلى التزوير من أجل كسب بعض الحقوق التى لم يستطيعوا الحصول عليها بطرق مباشرة من الحكومة.

٢- هذا إلى جانب الانحرافات السلوكية كالسرقة والجشع والطمع الذى حدا ببعض الأفراد إلى اللجوء إلى التزوير ونسب أنفسهم لطبقة أسمى من أجل الحصول على مكاسب وامتيازات مادية واجتماعية.

٣- القيام بالتزوير بسبب التطلع لما في يد الغير من أجل الحصول عليه بدون وجه حق.

وقد تعددت أنواع التزوير إلا أن أخطرها وأشدها ضررًا هو التزوير فى الوصايا بهدف الحصول على تركة المتوفى، مما يعطى الحق لغير أهله

ويحرم أصحاب الحقوق الأصليين، وتم كشف بعض جرائم التزوير واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وهناك الكثير من عمليات التزوير التى لم يتم الكشف عنها ربما؛ لأن المزورين أحكموا جريمتهم بطريقة يصعب كشفها فنجوا بجريمتهم من طائلة القانون الرومانى. ويرجع ذلك لعدم وجود طرق لكشف التزوير فى العقود سوى الادعاء من قبل الأفراد أو المحامين بالتزوير فى بعض العقود التى يقدمها الخصوم حتى نستطيع الحصول على حكم لصالح موكله، وهذا يمكن أن يحدث فى عمليات تزوير فعلية، كما يتم الادعاء أيضًا بالتزوير فى عقود سليمة غير مزورة، والهدف من ذلك توجيه القضايا فى المسار الذى يريده المحامى على الرغم من أن العقود سليمة لم يتم تزويرها. ولكن القرائن توضح حقيقة القيام بالتزوير من عدمه وبناءً عليه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمعاقبة الجناة. وقد نجحت ألحكومة الرومانية فى التصدى لهذه الجريمة من خلال سن مجموعة من القوانين التى تعاقب المزورين وتعيد الحق إلى أصحابه، ولكنها فشلت فى التصدى للموظفين المزورين فلم نستطع الحصول على أدلة من الوثائق البردية تقضى بعقاب أحد الموظفين الذين مارسوا التزوير مما يعطينا ملمحاً بأن المواطنين الأبرياء لم يجدوا سبيلاً لما حل بهم من ظلم بسبب هذه الجريمة التى ارتكبها المزورون سوى اللجوء إلى المسئولين للنظر فى قضاياهم الذين قاموا بدورهم بإصدار الأحكام ومعاقبة الجناة.

وكانت قضايا التزوير يتم النظر فيها من قبل كبار موظفى الدولة، منهم الوالى، والإبيستراتيجوس، والإستراتيجوس. والذين بدورهم يوقعون العقوبات ويردون الحقوق لأصحابها مهما كانت مكانة المزور وشخصيته، سواءً كانوا عبيداً، أو أحراراً.

المصادر والمراجع

أولاً المصادر الأدبية:

1- Diod. Hist., Bibliotheca historica, I. 80- 3.

ثانيًا: الوثائق البردية:

John F. Oates&Roger S. Bagnall& Sarah J.Clackson & Alexandra A. Brien & Joshua D. Sosin & Terry G. Wilfong & and Klaas A. Worp , Checklist of Editions of Greek, latin, Demotic and Coptic papyri, Ostraca and tablets.

BGU = Aegyptische Urkunden aus den Königlichen (later Staatlichen) Museen zu Berlin, Griechische Urkunden. Berlin. 1895-2005.

P.Col = Columbia Papyri. ed. W.L. Westermann and C.W. Keyes. New York 1932.

P. Enteux = ΕΝΤΕΥΞΕΙΣ: Requêtes et plaintes adressées au Roi d'Égypte au IIIe siècle avant J.-C., ed. O. Guéraud. Cairo 1931—32. (Publ.Soc.Fouad I). Nos. 1—113 and appendix of 4 texts. [MF 1.52].

P.Lond. = *Greek Papyri in the British Museum*. London. At present 7 vols.

P.Mich = Michigan Papyri. Each volume has a subtitle of its own. The numerical sequence of volumes as a single series was not established.

P.Mil.Vogl. [CG]

I, *Papiri della R. Università di Milano*, ed. A. Vogliano. Milan 1937. Sometimes called *P.Mil.R.Univ.*, *PRIMI* or *P.R.U.M.*, to distinguish this from the series of *P.Mil*. Reprint Milan 1966.

P.Oxy = *The Oxyrhynchus Papyri*. Published by the Egypt Exploration Society in Graeco-Roman Memoirs. London. The number in parentheses at the end of each entry is the number in this series. Earlier vols. carry the heading of Egypt Exploration Fund, Graeco-Roman Branch; even after the title change numbers were not assigned to the volumes until the 1950 .

SB = Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten. (A collection of documentary papyri, ostraca, inscriptions, mummy tablets and related texts published in journals or unindexed catalogues. Begun by F. Preisigke in 1915.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

- Tomath Collett Sandars. M.A.1898. The Institutes of Justinian .London.
- L. A. Lawrence and Edward A. Sydenham.1940. ON ROMAN PLATED COINS. The Numismatic Chronicle and Journal of the Royal Numismatic Society. ol. 20, No. 79, pp. 190-202. https://www.jstor.org/stable/42663337.
- Johanna Helena Maria. 1975."THE REPRESENTATION AND PERCEPTION OF ROMAN IMPERIAL POWER IN GREEK PAPYRUS TEXTS FROM EGYPT AD 193-284",Drukkerij Quickprint.
- Olga Marlasca Martínez., 1999, LA REGULACION DE LA FALSIFICACION DE LOS DOCUMENTOS EN EL DERECHO ROMANOY EN LA LEY DE LOS VISIGODOS.

- Terry Evans. 2002 . Women and the Law in the Roman Empire,London and new york, Psychology Press.

رابعًا: المراجع العربية:

- أحمد خفاجة رحيم، ٢٠١٤، الجريمة والقانون فى مصر فى عصرى البطالمة والرومان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٥.
- أحمد ابن فارس أبو الحسن، ١٤٢٠، معجم مقاييس اللغة، ج٦، ط٢، بيروت، دار الجليل، ص ٢٩٦.
- إبراهيم عبد العزيز الجندى، ٢٠٠٨، انحرافات الموظفين فى مصر فى العصر الرومانى، حوليات مركز الدراسات والبحوث، كلية الآداب،
- الطبرى، ١٤٠٥، جامع البيان عن تأويل آى القرآن، ج٣٠، دار الفكر، بيروت، ص ص ١٩-٤٩.
- رجاء سليمان سليمان، ٢٠١٧، قرية هيراكليا فى مصر فى العصر الرومانى من(٣٠ق.م- ٢٨٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر.
- زكى على،١٩٩٨، مقننة الإديولوجوس.
- سامى عبد الفتاح، ١٩٨٥، القضاء فى مصر الرومانية من الاحتلال الرومانى حتى عصر الإمبراطور سيفيريوس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.

- سهام دياب المصري،٢٠٠٣، حقوق القصر في مصر في العصر الروماني دراسة وثائقية، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

- سامر برهان محمود حسن. ٢٠١٠."أحكام جرائم التزوير في الفقه الإسلامي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م.

- محمد السيد عبد الغنى، ٢٠٠١، جوانب من الحياة فى مصر فى العصر الرومانى، المكتب الجامعى الحديث.

- محمد هشام صالح عبد الفتاح، ٢٠٠٨. "جريمة الاحتيال، دراسة مقارنة، أطروحة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- فاضل كاظم حنون، ٢٠١١، القضاء فى بلاد وادى النيل حتى عام ٥٢٥ق.م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد.

- فاضل كاظم حنون، ٢٠١٤، القضاء فى مصر القديمة إبان عصر البطالمة٢٣١-٣٠ق.م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد١٥.

- مرفت جابر أحمد،٢٠١١، ظاهرة الأبناء غير الشرعيين في مصر في العصر الروماني، من خلال أوراق البردي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.